الإطار العام للدراسة

مقدمة:

الإنسان مخلوق اجتماعي بالفطرة وهذه الفطرة تهيئ للبشر التعاون فيما بينهم وتكون أعمال الحياة الضرورية قسمة فيما بينهم قال الله تعالى: (أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ). وسمي الإنسان إنسان لعدم صبره على الوحدة والتوحش وسعيه الحسيس على الإنس .فالتنظيم الأسري وتطوره إلي التنظيم الاجتماعي عرف مفهوم السلطة منذ القدم فهي تنظيمات طبيعية وفطرية ومنذ البداية كانت السلطة بيد حكيم القبيلة فالمشكلة إذا ليست وجود القبيلة ولكنها في أن ينقلب الولاء العشائري إلي تعصب ممقوت للقبيلة أو إلي نعرات عنصرية بغيضة ،والرسول الكريم كان يدرك أهمية الانتماء القبلي في دعم التماسك الاجتماعي والأخلاقي فكان يسمح لبناء العمومة أو العشيرة بالقتال جنبا إلي جنب لما له من أثر نفسي يؤدي إلي الشعور بالطمأنينة ولايعني ذلك أن الرسول صل الله علية وسلم كان يكرس بهذه العصبية العرقية التي حاربها الإسلام منذ الوهلة الأولي.

وإن الإدارة الأهلية كتنظيم إداري قضائي قديم وراسخ في وجدان مواطني دارفور، وقد عرف منذ عهود سلاطين الفور، حيث يعمل رجال الإدارة الأهلية على منع ارتكاب الجرائم، والتبليغ عند وقوعها، والقبض على الجناة وملاحقتهم ، واتخاذ الإجراءات اللازمة مثل تقديمهم إلى المحاكمة، كما أن عليه إحضار الشهود في التاريخ المحدد أو إخطارهم به للمثول أمامهم،

فكثيراً ما تنشأ منازعات بين القبائل حول الأرض أو المرعى أو الحدود فيما بينها أو حول الطرق التي تعرف بالمسارات فيقوم زعماء القبائل المحايدة من رجالات الإدارة الأهلية بالوساطة والعمل على فض هذه المنازعات وفق الأعراف السائدة ويحسم الأمر بحيث يقبل الطرفان المتصارعان فتعود الحياة إلى مسيرتها الأولى ويستمر التعامل بينهما إلى ما كان عليه سابقاً وربما بصورة أفضل حيث يتحاشى كل طرف الاعتداء أو الإساءة إلى الطرف الآخر تفادياً لتجديد النزاع.

مشكلة البحث:

إن مشكلة الإدارة الأهلية وعودتها مرة أخرى كان لها تأثير سلبي على مجتمع دارفور لا سيما وأنها عادت بصلاحيات أقل وإمكانات أضعف مقارنة مع ماكانت عليه قبل التصفية في الوقت الذي نمت فيه أثناء غيابها في فترة التصفية (1972م–1984م) معضلات جديدة في غاية التعقيد

أسباب اختيار الموضوع :

1. الوقوف علي دور الآليات التقليدية في فض النزاعات
2. إبراز دور الإدارة الأهلية

أهداف البحث:

1. أن تخضع مسألة الإدارة الأهلية ودورها إلى دراسة متأنية يقوم بها مختصون من العلماء في المجالات الاجتماعية والسياسية والتاريخية والاقتصادية والإدارية للخروج بنتائج إيجابية ومواصفات علمية لمؤسساتها وهياكلها وواجباتها وصلاحياتها وامتيازاتها .
2. إنشاء مؤسسة تدريبية بإحدى حواضر ولايات دارفور تستوعب مرشحين من كل قبائل دارفور خاصة أبناء زعمائها في شكل أكاديمية متعددة الأهداف والأغراض تكون عوضاً عن داخليات المدارس التي كانت في النصف الأول من القرن الماضي والتي تكونت فيها علاقات حميمة.
3. لايدعو الباحث إلي العودة إلي الإدارة الأهلية بصورتها التقليدية ولكن يدعو إلي تطويرها وترشيدها حتى تكون مواكبة لما يستجد من تطور وتمكينها حتى تقوم بدورها كاملا .
4. الاهتمام بجمع الأعراف المحلية .
5. ينبغي علي زعماء الإدارة الأهلية الابتعاد عن زج قبائلهم في أحضان أحزاب سياسية معينة أو محددة وأن يتركوا الانتماء الحزبي للقناعات الشخصية لكل فرد حتى تناي بالقبائل من أن تكون أدوات تستغل للمنافسات والمكايدات السياسية التي قد تتحول إلي صراعات قبلية .

6. ضرورة دعم الآليات التقليدية وتطويرها والتوفيق بينها وبين الآليات المستحدثة.

7. يمكن الرجوع إلى العادات والتقاليد والأعراف والآليات التقليدية لدرء النزاعات في تجانس مع القانون .

فروض البحث:

1. إن الإدارة الأهلية في حالة تمكينها ستكون قادرة على أداء الدور المناط بها في المناطق الريفية البعيدة عن الخدمات الحضارية .
2. الرجوع إلى العادات والتقاليد للحد للصراعات والنزاعات في السودان.
3. المجتمع السوداني ما زال مجتمعاً تقليدياً يمكن أن يعتمد في حل النزاع على الآليات التقليدية بنظام ترتيبي الناظر ، العمدة ، الشيخ.

حدود البحث :

الولاية شمال دارفور

الفترة الزمانيه من 1972م-1984م

منهج البحث:

هو المنهج الوصفي التحليلي عن طريق جمع المعلومات وعرضها وتحليلها وإجابات لأسئلة البحث ووضع التوصيات.

هيكلة البحث

الفصل الأول

المبحث الأول: مفهوم الإدارة الأهلية وتطورها

المبحث الثاني: تصفية الإدارة الأهلية

المبحث الثالث: عودة الإدارة الأهلية

الفصل الثاني:

المبحث الأول: منطقة الدراسة

المبحث الثاني: أسباب النزاعات القبلية في شمال دارفور

المبحث الثالث: دور الإدارة الأهلية في حل النزاعات القبلية

الفصل الثالث

المبحث الأول: الجودية

المبحث الثاني سيناريو الجودية

المبحث الثالث الخاتمة والتوصيات

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: النزاع في دارفور والبحث عن حلول **اسم الدارس: النور** عبد الله آدم

هدف للدراسة إلى مناقشة النزاع بدارفور وإيجاد حلول له وكيفية رتق النسيج الاجتماعي المتضرر من أجل الوصول إلى سلام وأوصى الدارس على موضوع الإدارة الأهلية ووقف الاستقطاب القبلي.

الدراسة الثانية: التخطيط التنموي ودوره في تحقيق السلام المستدام بدارفور

اسم الدارس سعد الدين محمد الطيب تهدف الدارسة إلى استقصاء أهمية التخطيط التنموي الشامل لتحقيق السلام المستدام بالتركيز على إقليم دارفور والتعرف على الآثار التنموية الناتجة عن التخطيط والسياسات الإستراتيجية المختلفة ودورها في تحقيق السلام المستدام.

الدراسة الثالثة: الدور الوسيط للقبائل في فض النزاعات وتعزيز السلام الاجتماعي بدارفور اسم الدارس محمد جدو أبشر تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على دور القبائل في فض النزاعات وتوطيد وتعضيد السلام الاجتماعي بدارفور وإظهار الدور التعريفي الذي لعبته الموروثات القبلية المتمثلة في العادات والتقاليد والأعراف في خلق التعايش السلمي في دارفور.

الدارسة الرابعة: أثر التنمية في درء النزاعات وبناء السلام في ولاية شمال دارفور .

إعداد الدارس تاج السر محمد صالح تهدف الدراسة إلى إبراز العلاقة بين التنمية والنزاعات في الولاية ومدى أهمية التنمية في درء النزاعات وبناء السلام والتعرف على مقومات التنمية بالولاية والوقوف على إمكانية تطوير مستوى الوعي بأهمية التعايش السلمي.

الفصل الأول

الفصل الأول

المبحث الأول

مفهوم الإدارة الأهلية وتطورها:

الإدارة الأهلية كما عرفها إبراهيم أبو شوك تعنى اصطلاحاً المؤسسات القبلية التي توارثتها الجماعات الأفريقية وطورها الساسة البريطانيون إلى أن أضحت عبارة عن أجهزة محلية تنظم نشاطات الأفراد والمجموعات القبلية وتعمل على بسط الأمن والاستقرار وحماية البيئة المحلية اجتماعياً واقتصادياً وفق التقاليد والأعراف والموروثات بصلاحيات إدارية وأمنية وقضائية تستمد قوتها من السلطة المركزية تخويلاً أو تفويضاً[1]. ويقول السيد دونا لد كمرون (إن الإدارة الأهلية هي النظام الذي يتبع لتخطيطه من المؤسسات القبلية التي توارثتها القبائل الإفريقية والتي تطورت بطريقة دستورية لتساير نظام الحكم المحلي في إطار يتمشى مع العادات والتقاليد والعادات خاضعة في ذلك لبعض التعديلات والتغييرات البسيطة التي يدخلها الساسة البريطانيون تمشياً مع المبادئ الأساسية[2].

فالإدارة الأهلية إذن هي الامتداد الطبيعي للنظام القبلي الذي وجد حسب ظروف الاستقرار الجماعي للقبائل المختلفة وطوره البريطانيون ليجعلوا منه جهازاً أهلياً ومحلياً عليه الاضطلاع بمهام تنظيم حركة الأفراد والمجموعات القبلية، بحيث يتم بسط الاستقرار والأمن وحماية البيئة

المحلية اجتماعياً واقتصادياً وفق الموروثات وبصلاحيات إدارية وقضائية مستمدة من السلطة المركزية الحاكمة تخويلاً أو تفويضاً.

تطور نظام الإدارة الأهلية:

كان العاملان الرئيسيان في تطوير نظام الحكم الغير مباشر عن طريق الإدارة الأهلية هما:-

الحرب العالمية الأولى .

والنقص الحاد في الإداريين الرسميين بالسودان[3] نتيجة لاستدعاء معظم الانجليز منهم بنشوب الحرب ، فبنهاية الحرب العالمية الأولى أعادت الحكومة النظر في الجهاز الإداري بحيث يتثنى لها تسخيره لمواجهة المستجدات التالية:-

1. النمو المتصاعد للحركة الوطنية في أوساط المثقفين وتأثرها بالحركات المصرية وغيرها في آسيا وأفريقيا.
2. توتر العلاقات بين طرفي اتفاقية الحكم الثنائي نتيجة لثورة 1919م في مصر وأثرها في إذكاء الروح الوطنية في السودان.
3. الأزمة المالية التي تعرضت لها كافة المستعمرات البريطانية عقب الحرب العالمية الأولى ومنها السودان .
4. العامل الاجتماعي المتمثل في زيادة عدد السكان وأتساع رقعة السودان، كل هذه القضايا خلقت هاجساً إداريا وسياسياً واجتماعياً على الإدارة البريطانية في السودان مما دفعها إلى

القيام ببعض التنازلات السياسية والإدارية لتفادي خطر الغضب الجماهيري ضدهم فكان السعي لتطبيق نظام الإدارة الأهلية وإشراك الأهالي في ما أمكن ذلك تحت إشرافهم ومراقبتهم ، وكذلك لجأت الحكومة إلى الاستفادة من البنية السياسية والتقليدية للمجتمع القبلي في إدارة شئون البلاد لتلافي النقص الحاد في عدد الموظفين[2] .

أما تطبيق الإدارة الأهلية بصورة مقننة تم خلال الفترة بين عامي 1912م – 1922م حيث صدر قانون سلطات المشايخ الرحل لسنة 1922م. ولما كانت الأوضاع مشابهة بين السودان ونيجيريا الشمالية فقد نقل البريطانيون إلى السودان تجربة لوغارد في مجال الإدارة الأهلية التي حققت نجاحاً كبيراً في نيجيريا ، ولشدة حرص البريطانيون على تطبيق التجربة في السودان ابتعثوا إلى نيجيريا[4] وقد تم نقل السلطة إلى الإدارة الأهلية بالتدرج ، بدأ أولاً بمنح زعماء العشائر من المشايخ والنظار سلطات قضائية وإدارية ومالية للقيام بالأعمال البسيطة ، وتطوير العادات القبلية من غير تدخل السلطة المركزية وبذلك يصبح زعيم القبيلة أو شيخها مستخدماً حكومياً . إلا أنه غير مطالب بتطبيق القوانين واللوائح تطبيقاً حرفياً ذلك لأن الإدارة الأهلية تقوم على النظام القبلي وموروثاته من الأعراف والتقاليد كذلك روعي عدم إسناد مسئوليات إدارية كبيرة للقائمين على الإدارة الأهلية حتى لا تعوقهم عن مهام القبيلة[5] وقد أثبت منر إن البيروقراطية المركزية لا تلاءم السودان كلية، وفي ذات السياق أشار على ضرورة تحمل

عناصر وطنية أينما وجدوا مقاليد الإدارة تحت المراقبة البريطانية . وبرر ذلك لسببين:-السبب الأول اتساع أرجائه .

السبب الثاني : اختلاف طباع وأخلاق أهله

وأن على هذه العناصر الوطنية أو زعماء القبائل القيام بالأعمال الإدارية البسيطة وفق احتياج البلاد أو درجة تقدمها . وفي ذلك تقليل لنفقات الإدارة وفرصة للتدريب الوطنيين ورفع كفاءتهم الإدارية.

وعملاً بما جاء في تقرير منر وتنفيذ مقترحاته قامت الحكومة بإنشاء إدارات أهلية على أساس قبلي تارة وعلى أساس إقليمي تارة أخرى ، وترمي بذلك إلى خلق قومية صغيرة ذات كينونات سياسية مستقلة تستمد عصبتها من اللون واللسان والعادات والتقاليد وبتنفيذ هذه السياسة تحول الإداري البريطاني من مفتش مهامه مراقبة ومراجعة وتوجيه إلى ضابط تنفيذي يعمل في الحقل ، وبذلك استطاع البريطانيون التخلص من حلفائهم المصريين الذين كانوا يستغلون الوظائف الوسيطة في الهرم الإداري . وأصبحت الإدارة الأهلية حلقة هامة تربط الحكومة المركزية برعاياها في الإقليم من خلال إشرافها على تقدير وتحصيل الضرائب فضلاً عن إسهاماتها في إدارة بعض الخدمات ، كحفظ الأمن والنظام العام وتسوية النزاعات بين أتباعها . ولتوزيع هذه المهام أعادت الإدارة البريطانية تنظيم البنايات الهيكلية الموروثة للمؤسسة القبلية على النحو التالي:-

الناظر: يطلق غالباً على زعماء القبائل الكبيرة فهو زعيم القبيلة الأعلى وممثلها لدى السلطات المحلية ولا قبول لسياسيات الحكومة عند أفراد القبيلة إلا بتأييده ، لذلك منح سلطات إدارية وقضائية وضبطية تمكنه من مراجعة قرارات وأحكام المديريات.

العمدة أو الشرتاي أو الملك:

تأتي درجة هؤلاء بعد الناظر وهو مركز الثقل الإداري إذ عليهم الإشراف على أداء المشايخ التابعين لهم والواقعين في اختصاص دائرة كل منهم ، وممارسة العمل القضائي بالنظر في الشكاوى الجنائية والدعاوى المدنية التي تعرض عليهم وفق ما يخوله له العرف والقانون .

الشيخ: شيخ القرية أو الفريق يمثل قاعدة الهرم الإداري في الإدارة الأهلية وتنحصر واجباتهم في حفظ الأمن ، وتحصيل الضرائب ، والقيام بكافة الإجراءات الضبطية في دائرة شياختهم.

الإطار القانوني لسياسة الإدارة الأهلية يتمثل في القوانين التالية:

قانون سلطات مشايخ الرحل لسنة 1922م .

قانون المحاكم الفردية لسنة 1925م المعدل لسنة 1930م.

قانون سلطات المشايخ لسنة 1927م وما بعده منح نظار القبائل والعمد والمشايخ مزيداً من السلطات القضائية التي تدعم نفوذهم كما منحوا سلطات إدارية وقضائية بموجب قانون المحاكم الأهلية[6].

وكان دافع الاستعمار وراء دعم سلطات ونفوذ الإدارة الأهلية هو خشيته من الأفكار التحررية الوطنية الآخذة في النمو والانتشار بين أوساط فئات التعليم وذلك لتفادى نشاطهم الذي بدأ في البروز بعد الحرب العالمية الأولى خاصة بعد ظهور الحركة الوطنية المحاربة للاستعمار في 1919م وثورة 1924م التي أقفلت الدوائر الاستعمارية.

وفي عام 1927م كتب السيرجون مافي ما يأتي:- (إن لتنظيم القبيلة ونفوذها وتقاليدها القديمة ما زالت باقية رغم إنها تختلف قوة وضعفاً من مديرية إلى أخرى ولكنها تنهار تحت تأثير الأفكار الجديدة وبظهور جيل جديد إلا إذا دعمت قبل فوات الأوان). لهذا حاول الاستعمار أن يقوى جهاز الإدارة الأهلية وتعيين العناصر الموالية له بعد اختياره بعناية ودقة فائقتين، لذلك لم يعد زعماء القبائل يتمتعون بتأييد أفراد قبائلهم كما كان في السابق، لأنه فرض عليهم عن طريق التعيين وبالمقابل أيضاً صار ولاء الزعماء للاستعمار ضرورة للمحافظة على مكانتهم في الزعامة وإن حملوا في نفوسهم غير ذلك. لذلك عملوا على توسيع الشقة بين أفراد القبيلة وزعيمهم المعين بأساليب متعددة كأن يفرضوا على الزعماء عدم التهاون مع أفراد قبائلهم في تنفيذ ما عليهم من التزامات مهما كانت الظروف وبتطور الحركة الوطنية وإصدار الصحف وتوقيع معاهدة 1936م وقيام مؤتمر الخريجين عام 1937م أيقن البريطانيون استبدال نظم الإدارة الأهلية القديمة بعناصر جديدة تتناسب مع تطور الحركة الوطنية السودانية، فبرزت فكرة الدكتور مارشال لوضع تقرير عن الحكم المحلي بالسودان وتنفيذاً للتوصيات التي وردت في

تقريره وضع قانون الحكومة المحلية لسنة 1951م وبموجبه قامت المجالس المحلية وترتب على ذلك إلغاء السلطة الإدارية للإدارة الأهلية، وأحد بنود هذا القانون نص على ذلك الإلغاء.

إلا انه رغم الإلغاء لم يحدث تنفيذ في سلطات الإدارة الأهلية منذ ذلك الوقت في تاريخ إلغاء الإدارة الأهلية في عهد مايو بينما حرم قانون الحكومة المحلية الموظفين والإداريين والقضاة من انتخابهم في هذه المجالس إلا أنه أعطى السكرتير الإداري الحق في أن يستثنى منهم من يرى أن المحكمة العامة تقتضي انتخابه ، وعليه لم يحرم الزعماء والنظار والعمد من عضوية المجالس المحلية وبالتالي أصبحوا يجمعون كل السلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية غير أنه بنهاية الحرب العالمية الثانية ونتيجة لسياسة الدولة قام تنافس بين أفراد القبائل من جهة وبين النظار والعمد والمشايخ من جهة أخرى أدى إلي فقد هؤلاء الزعماء مكانتهم في نفوس أفراد قبائلهم فأخذ نفوذهم في الضعف ولم يعد لهم أثر كبير لزعمائهم التقليدية في القبيلة لأنهم بهذا التنافس أصبحوا إقطاعيين وملاك أراضي بمساعدة الاستعمار لهم وعلى حساب أفراد قبائلهم[7].

لكن الأمر في دارفور يختلف تماماً فقد احتفظ رجال الإدارة الأهلية بمكانتهم عند أفراد قبائلهم يدين لهم الجميع بالولاء والطاعة والخضوع ربما كان ذلك بسبب عدم وجود ذلك التنافس لعدم توفر أسبابه من بنايات اقتصادية كالمشاريع المروية وغيرها ولا يكون الخلاف إلا في حالات نادرة لأسباب شخصية أو تنافس أفراد أسرة الزعيم حول الزعامة.

ومما تقدم نجد أن الإدارة الأهلية في عهد الاستعمار لا تمثل رغبات الشعب فقد أنشأها الاستعمار لتكون أداة له في مواجهة خطر الحركة الوطنية السودانية وذلك عن طريق خلق جبهة من رجالات الإدارة الأهلية لتسند نظامهم الاستعماري وتدافع عنه وتقبل مؤسساته السياسية كالمجالس الاستشارية والجمعيات التشريعية وجعلها أداة للكبت والتسلط والإرهاب.

وبالرغم من قيام المجالس المحلية في جميع أنحاء السودان وقيام حكومة وطنية عام 1956م إلا أن نظام الإدارة الأهلية لم يلغ لأن الأحزاب السياسية التقليدية استندت عليها، كما أن الحكم العسكري اعتمد عليها وعين رجالها في المجالس المحلية ومجالس المديريات.

كذلك ضعف نفوذ الزعماء القبليين بسبب سياسات الاقتصاد التي تقوم على النقد ودخول رجالات الإدارة في منافسة مع أفراد قبائلهم حول امتلاك المشاريع الزراعية وانتشار الوعي الوطني، نحو المدن أما المناطق المختلفة لم تحظ بتلك السياسات الاقتصادية فقد ظل نفوذ الزعماء فيها قوياً على أفراد القبائل.

الإدارة الأهلية في عهد الاستقلال أصبحت بها جذور تاريخية ونظام حكم متأصل في المجتمع السوداني وظلت كما كانت عليه في السابق ولم يحدث فيها تغيير يذكر بل كانت كانت امتداداً لما كانت عليه في عهد الحكم الثنائي ، و ذهب الاستعمار وبقيت الإدارة الأهلية باعتبارها تراث أمة يربط ماضيها بحاضرها ومستقبلها وكان للإدارة الأهلية في كل منطقة هيكلها الخاص.

المبحث الثاني:

تصفية الإدارة الأهلية

إن الدعوة لإلغاء نظام الإدارة الأهلية أو تصفيتها فكرة قديمة برزت عند البيروقراطيين والمتحمسين لنظام الحكم المحلى من الإداريين البريطانيين الذين كانوا ينادون بقيام حكم محلي في السودان على نسق النهج البريطاني وإتباع الأساليب الإدارية الحديثة كديوانية العمل المكتبي، وإقرار مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث[8]. إلاً أن هذه الدعوة غض قادة العمل السياسي الطرف عنها. وقد عبر السيرلي ستاك في تقريره السابق عن وجهة نظرهم حين ذكر أن هناك طريقتين يمكن أن تسلكهما الحكومة:

الأول: (أن تحافظ على ما تجده من نظم محاسبة وتستبعد بالتدريج ما لا يتماشى مع روح العدل الإنسانية ثم تسير على هذا الهدى فتصلح كلما أعوج ،طبقاً لهذه المبادئ في حدود العادات والتقاليد المحلية لا المجلوبة من الخارج ومن أجل أن لا تكون الإجراءات متعارضة مع العادات الوطنية. يجب الفوز برضاء الأهالي قبل تطبيقها . وحقيقة أن التقدم بهذه الطريقة يكون بطيئاً ، وأن هذا النظام لا يرضينا كأوربيين ولكنه محمود العاقبة. إذ يزيد ثقة الأهالي ولا يشعرهم بفرض نظام جديد عليهم).

الثاني: (هو كنس ما هو موجود وفرض ما يرضي الأوروبيين كإدخال قانون جنائي على أحدث طراز ونظام ضرائب حديث ونظام حكومة محلي غربي وبوليس وقضاة مدربين على الطريقة

الأوروبية دون تفكير كيفية تطبيق هذا على الواقع المحلي . وقد سلك هذا الطريق الفرنسيون في مستعمراتهم إذ قضوا على كل التقاليد وعادات المواطنين وفرضوا عليهم النظم الفرنسية فكانت النتيجة أن اختفت قومياتهم الإفريقية دون أن يندمجوا اندماجاً صحيحاً في المجتمع الفرنسي الذي فرض عليهم).

وبالنظر إلى هذا النص نجد أن ما أشار إليه السيرلي ستاك هو الأسلوب الذي مارسته الإدارة البريطانية في إدارة مستعمراتها في إفريقيا عن طريق الإدارات الأهلية، وبها تجاوزات الاحتكاك المباشر مع المواطنين إلى جانب قلة تكلفتها المالية . أما الطريق الثاني فيمثل مضمون الدعوة التي نادت بها القطاعات المثقفة ضد الإدارة الأهلية لاحقاً[9]. وهي:

كانت أول معارضة واجهت تطبيق نظام الإدارة الأهلية في السودان جاءت من السكرتير القضائي عام 1920م عندما شن هجوماً علي الإدارة الأهلية ووصفها بأنها سياسة رجعية تهدف إلى خلق نظام ديكتاتوري بعيد عن الديمقراطية الحقه التي جاءوا من أجلها ، كما أنه نظام يقرب الجهلاء ويبعد الطبقة المستنيرة [10].

بعد مقتل السيرلي ستاك خلفه السير جفري آرثر الذي أعلن سياسة تحريرية وحول الاهتمام للإدارة المركزية بدلاً من الإدارة الأهلية ، ولكنه تقاعد بعد سنتين فقط ليخلفه جون مفي الذي رفض سياسة آرثر التحريرية وأعلن تأييده لسياسة ملنر المنادية للتوسع في قاعدة الحكم والاعتماد على الإدارة الأهلية [11].

بنى السير ستيوارت سايموز هجومه على الإدارة الأهلية على تجاربه في تنجانيقا، ووصفها بأنها العذر الذي يبديه من لا يستطيع إن يفعل شيئاً[12].

بعد الاستقلال تعرضت الإدارة الأهلية للتنازع من عدة جهات فهناك الفئات القبلية المتطلعة للاستقلال من سلطات القبائل الكبرى، ووكالات الحكومة التي كانت تمارس نفوذها عن طريق أجهزة الإدارة الأهلية ، والتنظيمات الحديثة كالأحزاب السياسة كل هذه القوى كانت تسعى لتصفية الإدارة الأهلية عن طريق مؤسسات الدولة الدستورية[13].

وبقيام ثورة أكتوبر 1964م نشط المعارضون للإدارة الأهلية من القوى السياسية والفئات المهنية منها:

الحزب الشيوعي: تقدم الشفيع أحمد الشيخ ممثل العمال ووزير شئون الرئاسة في حكومة الهيئات برفع مذكرة يوم 1965/1/25م إلى مجلس الوزراء وصف فيها الإدارة الأهلية بالتخلف، وإنها صنيعة الاستعمار لإضعاف الحركة الوطنية ، ثم قوتها الحكومات الوطنية المتعاقبة ، ودعمتها حكومة الدكتاتورية العسكرية واستفادت منها أيما فائدة. وإنها نظام عاق التطور في الريف ، وهو نظام بيروقراطي استخدم لظلم الشعب وإذلاله وكبته ونهب ثرواته وطالب بإلغاء الإدارة الأهلية في شمال السودان وتصفيتها وتوزيع سلطاتها للجهات القضائية والتشريعية والإدارية ، وإلغاء قوانينها وتكوين لجان لمحاسبتها ومعاقبتها.

جبهة الميثاق الإسلامي: كانت تري أن الوفاق الموجود بين مؤسسات الإدارة الأهلية من الناحية والأحزاب السياسية ماهو إلا عقبة كأداء في سبيل المد الإسلامي إلي جماهير الريف.

القضاة : كان للقضاة موقف تجاه الإدارة الأهلية ،من الناحية المهنية ، فقد نادوا في مؤتمرهم المنعقد في ديسمبر1964م بفصل القضاة عن الإدارة الأهلية وتحويل ميزانية الإدارة الأهلية للقضاء وحرمان العمد والمشايخ من رئاسة المحاكم الأهلية .

القبائل الصغيرة: أيدت القبائل الصغيرة مذكرة الحزب الشيوعي لأنها كانت تشعر بالغبن من القبائل الكبرى التي هي تحت لوائها ، ونذكر منها علي سبيل المثال قبيلة المعا ليا التي طالبت بالانفصال عن إدارة الرزيقات ، هذا إلي جانب الطبقة المثقفة في حزب الأمة والاتحادي [14].

إثر هذه المذكرة للشفيع وافق مجلس الوزراء بصورة مبدئية علي الآتي :-

فصل القضاء عن الإدارة وأن يقدم السيد/ رئيس القضاء مشروعا يبين فيه الأماكن التي يمكن أن يعين فيها القضاة في شمال السودان ،وتكاليف تنفيذ ذلك المشروع وذلك توطئة لتنفيذ مبدأ الفصل .

تكوين لجنة من وزارات الحكومة المحلية والداخلية والمالية والاقتصاد والهيئة القضائية للقيام بدراسة مذكرة السيد/ وزير شئون الرئاسة والمذكرات الأخرى ذات الصلة في إعداد دراسة عن أنجع السبل لتصفية الإدارة الأهلية واقتراح البديل الذي يحل مكانها ، والتكاليف المالية اللازمة

، وبيان الخطوات الضرورية وتوقيتها. وللجنة أن تضم إلى عضويتها من تراه من ذوي الخبرة ، وأن تقدم تقريرها في أسرع وقت ممكن[15].

بتكوين اللجنة المذكورة لدراسة كيفية تصفية الإدارة الأهلية وتقديم مقترح بديل عنها، وقبل رفع توصياتها برز تياران معارضان لفكرة التصفية هما:

التيار الأول: يبدو انه كان مدعوماً من الزعامات القبلية بدليل اجتماع زعماء العشائر بكر دفان عام 1965م بالأبيض تمخض عن رفع مذكرة احتجاج للسيد/ رئيس مجلس الوزراء. ثم أحجموا عن تقديم وتحصيل الضرائب، وافتعل بعضهم تنازع القبائل وانفرط عقد الأمن والنظام وهي أساليب ضغط ضد الفكرة ومقاومة لها.

التيار الثاني: يتمثل في المحافظين ومفتشي الحكم المحلي ، ويعتمدون عليها في أداء جميع المهام المتعلقة بإدارة شئون الأهالي المحلية. جاءت تقارير هؤلاء المسئولين مساندة للإدارة الأهلية، وتشير إلى العواقب الوخيمة المحتملة من قرار تصفية الإدارة الأهلية وتنذر أجهزة الدولة العليا والساسة في الخرطوم بخطورة المغامرة والتجرد في اتخاذ هذا القرار. فقد جاء في خطاب السيد محافظ كرد فان المعنون إلى السيد/ وكيل وزارة الداخلية، بالنمرة: م/ك/ 48/أ/1/ بتاريخ 1965/1/14م إن قرار فصل القضاء عن الإدارة سوف يكون بداية لانهيار الأمن والإدارة في مديريته ، وقد أصاب زعماء القبائل القلق وهم في حالة اجتماع دائم ، وشبه توقف دولاب العمل الإداري .

أما حزب الأمة بقيادة السيد/ الصادق المهدي فكان يعتمد على الطائفية والأنصار وزعماء الإدارة الأهلية كثيراً ، لذلك نادي رئيسه بتطوير الإدارة الأهلية وتحسينها بدلاً من تصفيتها. وقد وجدت قضية الإدارة الأهلية اهتماما من حكومة الائتلاف[16] اتجاه نحو معالجتها مما أدي إلي صدور ثلاث قرارات هي :-

1. القرار (206) الذي أوصي بفصل القضاء الأهلي عن الإدارة الأهلية وكلف السيد رئيس القضاء بتنفيذه.
2. القرار (774) الإدارة الأهلية في السودان
3. القرار رقم (991) وأول خطوة عملية اتخذت في شأن تصفية الإدارة الأهلية جاء في قرار مجلس الوزراء الموقر نمرة 206بتاريخ 1965/1/22م في هذا القرار أوصي بفصل القضاة عن الإدارة الأهلية ،وكلف السيد رئيس القضاة بتنفيذه .

حلت الإدارة الأهلية عام 1970م حلاً جزئياً ،شمل وظائف الناظر والعمدة في مناطق الريف وشبة الرحل وشيخ الحارة في المدن والبلديات .

ففي هذه المناطق لا تقوم الحاجة إلي مجالس إدارية وعلي اللجان ترشيح أعضاء مجلس للقضاة فقط[17].

أما عن مجلس شمال دارفور (الفاشر) فليس هناك عمل تقوم به اللجنة باعتبار أن مدينة الفاشر اعتبرت من مناطق الوعي والاستقرار وبالتالي يشملها قرار التصفية مسبقاً ولكن عند

الممارسة الفعلية وبعد فترة وجيزة أثبتت التجربة العملية قصور هذه الأجهزة الإدارية والقضائية في أداء الدور المناط بها باعتبارها بدائل لمؤسسات الإدارة الأهلية للأسباب الآتية :-

الحكم الشعبي المحلي باعتباره وعاء لتوسيع دائرة المشاركة الشعبية في مناطق الحضر وأداة خدمية علي نمط حديث لم يكن البديل المناسب للإدارة الأهلية .

الضباط الإداريون هم جزء من جهاز الخدمة المدنية تحكمهم قوانين ولوائح وعرضه للتنقل من مكان لآخر ويحتاجون إلي وقت كاف لاستيعاب دقائق البيئات المحلية والتعامل معها لذلك فهم ليسوا البديل المناسب للزعماء العشائر .

عن قرار مبدأ الفصل بين السلطتين الإدارية والقضائية لم يتواكب مع واقع الحال ، بل عاق سير أعمال الأجهزة القضائية والوحدات الإدارية التي أنشئت كبدائل للإدارة الأهلية في المناطق الريفية ، ويرد ذلك للتداخل والتلاصق لهاتين السلطتين في إطار العرف والسوالف التي تعتبر الركن الأساسي لأحكام وقرارات الإدارة الأهلية .

سوء المواصلات عاق سير أعمال المجالس في مناطق الرحل وظلت هياكل بلا روح وأسماء من غير مسميات. أما الخطوة الثانية في قرار الإدارة الأهلية فقد جاء في قرار مجلس الوزراء رقم 477 بعنوان الإدارة الأهلية في السودان ،وذلك بناء علي ماجاء في ميثاق الائتلاف بين حزبي الأمة والوطني والاتحادي والذي نص علي تصفية الإدارة الأهلية في المناطق المتقدمة وتطويرها وديمقراطيتها في المناطق المتخلفة وأعقبت تصفية الإدارة الأهلية عام 1972م فترة

عانت من التخبط الإداري تمخضت عنة مشاكل خطيرة أضرت بالأمن والاستقرار في جميع ربوع دارفور يعاني منها المجتمع حتى اليوم تمثلت في ظاهرة النهب المسلح والصراعات القبلية

المبحث الثالث:

دوافع إعادة الإدارة الأهلية:

تتميز الإدارة الأهلية في إقليم دارفور بأصالة ضاربة بجذورها في أعمق مقومات الحياة الاجتماعية منها والثقافية والبيئية والاقتصادية، فقد عرف مفهوم الزعامة العشائرية كوحدة للحكم والإدارة منذ القدم عندما اقتضت الضرورة الفكرية تنظيم أوجه الحياة والسيطرة على أفراد المجتمع (العشيرة) وفق مقتضيات الضرورة لتلبية الاحتياجات . ثم تطورت هذه الزعامات القبلية إلى أن انتهت بإقامة ممالك ودول ، مستمدة قواعد عملها بالثقافة المحلية المتمثلة في الأعراف والتقاليد والقيم ، ولقد توفرت المعرفة التامة لهؤلاء الزعماء بأفراد قبائلهم، كما توفرت لهم القدرة الفائقة في إدارة مجتمعاتهم وتنسيق علاقاتهم الداخلية وترتيب علاقاتهم الخارجية بالمجتمعات القبلية الأخرى.

ولقد استفاد الاستعمار البريطاني من هذا النمط الإداري فتبناه وقننه واستغله لخدمة أغراضه لإدارة البلاد، وكان عند حسن ظنهم فقد أدى دوره بفاعلية وكفاءة عالية وبتكلفة زهيدة[18] .

وبعد الاستعمار تمسكت الحكومات الوطنية بالإدارة الأهلية للأسباب الآتية:-

1-نظام محلي عميق الجذور يتمتع بولاء الناس له ويقوم أساسه على التمسك بالتقاليد والاعتماد على النفس واحترام الذات.

2-إن القبيلة هي دعامة للنظام عاشت فيه أجيال متعاقبة ، ولذا فإن السلطة القبلية خبيرة بحياتهم وعاداتهم .

3-رجال الأداة الأهلية يعرفون كل ما يتعلق بأفراد قبائلهم .

4-تحت مظلة نظام الإدارة الأهلية فإن واجب السلوك الحسن وحفظ النظام يصبح أمراً يشعر بمسئوليته كل فرد من القبيلة .

5-الإدارة الأهلية نظام قليل التكاليف من الناحية المالية[19].

ولم تخيب الإدارة الأهلية ظن حكوماتها الوطنية فيها ، بل صارت أداة إدارية فاعلة في خدمة كل النظم الحاكمة التي تعاقبت على حكم السودان وفقاً لسياستها المطروحة على الجماهير.

ونسبة لبعد دارفور عن وسط السودان لم يحظ مجتمعها بالاحتكاك المباشر مع مجتمعات الوسط لذلك قل تأثيره بها، وظل متأثراً بمجتمعات دول الجوار كتشاد وإفريقيا الوسطى بسبب التلاصق الحدودي والتداخل الاجتماعي والإثني أحياناً، كما ظل مجتمع دارفور أقل حظاً من غيره في مجال نشر التعليم وتعبيد الطرق وإقامة المشروعات التنموية وكل عوامل التحديث الأخرى، لذلك ظل هذا المجتمع محتفظاً بسماته التقليدية ومنها الرابطة القبلية مما جعلت التصفية جزئية غير كاملة بسبب التخلف[20].

إذن الإدارة الأهلية كنظام متكامل لم تصف، وإنما صفيت القيادات العليا فيها فقط، وحتى هذه لم تشمل القيادات العليا للقبائل الحدودية والبدوية، هذا من حيث المضمون الظاهري. ولكن من

حيث المضمون الباطني الجوهري فقد صفيت الإدارة الأهلية بكاملها من خلال تصفية القضاء وفصله عن الإدارة الأهلية التي كان زعماؤها هم رؤساء لمحاكمة . فوجد هؤلاء أنفسهم بلا سلطة لأن القضاء الأهلي بالنسبة للإدارة بمثابة الروح للجسد فلا يصلح أحدهما من دون الآخر وأصبحوا (كالثعبان بلا سم) لا يخشاهم أحد ، لذلك آثرت القيادات التي لم تصف بمختلف درجاتهم الانزواء عن سلطة الدولة واعتبروها عدوة لهم، وتريدهم إن يكونوا كبش الفداء لأدواء المجتمع[21].

ومن خلال ممارسة الأجهزة البديلة التي حلت محل الإدارة الأهلية لمسئوليتها إبان فترة التصفية (1970م–1984م) أوضحت التجربة بجلاء أهمية الإدارة الأهلية التي افتقدت ضمن سمات هذه الفترة كثرة المشاكل والإخلال بالأمن العام في مقدمتها الصراعات القبلية، وقد استعصت على الدولة معالجتها ، ولم تجد بدا من الاستعانة بالزعماء السابقين للإدارة الأهلية ، لمساهماتهم الفاعلة في تحقيق نجاحات معتبرة.

ومن جانب آخر فقد ازداد حجم الإنفاق الحكومي على إدارة المجتمعات الريفية والبدوية وقلص حجم الإيرادات المحلية في المقابل ، كما ارتفع معدل الجريمة عند هذه المجتمعات دون تحديدها أو احتوائها ، فضلاً عن توسع مظاهر الإخلال الأمني كالنهب المسلح والنزاعات بين القبائل والأفراد حول الأرض الزراعية والرعوية وموارد المياه والحدود التقليدية بين القبائل.

وما من مؤتمر صلح قبلي إلا رد المؤتمرون فيه أسباب الخلاف إلى غياب الإدارة الأهلية بسبب التصفية ، وتجاوزوا ذلك ليثبتوا في التوصيات المطالبة بإعادتها ، فقد جاء ضمن توصيات مؤتمر مليط القبلي ألتصالحي (30 مايو–6 يونيو1982م) حول سد الفراغ الإداري الناجم عن تصفية الإدارة الأهلية النص الآتي:

لقد تسبب الفراغ الإداري الناتج عن تصفية الإدارة الأهلية بإقليم دارفور في حدوث كثير من المشاكل المتعلقة بالاستقرار وخاصة في مناطق الحدود وعليه يوصي المؤتمر بالآتي:

1–أن تعطي الحكومة الإقليمية لإقليم دارفور والحكومة المركزية اعتباراً خاصاً لملء الفراغ الذي نجم عن تصفية الإدارة الأهلية.

2–توعية وتبصير العمد والمشايخ والمناديب بالسلطات الممنوحة لهم في قانون الإجراءات الجنائية لعام 1974م[22] .

لكل ذلك فقد توفرت القناعة لدى المسئولين على المستويين القومي والإقليمي بضرورة إعادة الإدارة الأهلية بصورة ترعى المتغيرات والمستجدات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وليس أدل على ذلك شئ أكثر من خطاب عمر محمد أحمد الطيب النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس الأمن القومي إلى إبراهيم منعم منصور وزير المالية والتخطيط الاقتصادي بصورة إلى أحمد إبراهيم دريج حاكم إقليم دارفور ونصه[23].

الموضوع: إعادة تعيين العمد والمشايخ والنظار لبعض القبائل الرحل:-

1. في اجتماع مجلس الأمن بحث سبب انتشار بيع السلاح ، وظهر ذلك في كثرة الخسائر ومؤتمر صلح المسيرية والرزيقات مؤشر لذلك .
2. شح في إمكانات قوات الأمن المختلفة له أثره في عدم إظهار قوة السلطة .
3. تم التشاور مع رئيس الجمهورية والتوصل إلى ضرورة إعادة تعيين العمد والمشايخ والنظار لبعض قبائل الرحل تحت تسمية جديدة هي: (الإدارة المحلية) لسد الفراغ الإداري .
4. تقدم إقليم دارفور بتكلفة هذا المشروع في العام وقدره 653,250 جنيهاً فقط .

من هذا الخطاب نلاحظ أن القيادة السياسية لثورة مايو التي قامت بتصفية الإدارة الأهلية عام1972م أدركت الآن أهميتها ، وأن تصفيتها أتت بنتائج سالبة وأن الأجهزة الإدارية الحديثة لم تتمكن من سد الفراغ الناتج عن التصفية . ومن ثم بدأت إشارات التراجع تبدو من خلال المواقف الآتية:

1-مشاركة رؤساء الإدارة الذين شملتهم التصفية في كل المؤتمرات ، والاعتماد عليهم في معالجة جميع المشاكل ذات الطابع القبلي.

2-مجرد غض النظر عن التوصيات التي تطالب بإعادة الإدارة الأهلية والصادرة من مؤتمرات دارفور وكر دفان، وعدم رده أو استنكارها من قبل السلطة السياسية ، يعنى نوعاً من التراجع بل نغماً من الأنغام التي تطرب أسماع المسئولين.

3-التشاور الذي تم على مستوى قمة الجهاز التنفيذي والسياسي والأمني للنظر في مسألة إعادة الإدارة الأهلية بأي صورة يفسر أن كل المجهودات المبذولة انهارت في وجه الخلل الذي أحدثته التصفية عام 1970م.

4-شرط الإعادة تحت تسمية جديدة (إدارة محلية) بحيث لا تكون بشكلها وسلطاتها وصلاحياتها القديمة ولا تتعارض مع الأجهزة القائمة وتكون أداة للتغير الاجتماعي والتنموي أكثر من أن تكون أداة من أدوات النظام القبلي المطلق، وعلى أن يتم الحفاظ بالمسميات القديمة كالسلطان والعمدة والشيخ[24].

كأداة مرحلية حتى تكمل الدولة مؤسساتها الحديثة للحكم وعنده تذوب الإدارة الأهلية تلقائياً .

أما سلطة إقليم دارفور فإن إعادة الإدارة الأهلية في تقديرها ستحقق المكاسب التالية:

1) تنظيم حياة المجتمعات الريفية والبدوية وفق النظم والقواعد التي تضعها السلطات الإقليمية إذا أن هذه الإدارات الأهلية ستوفر التمثيل للسلطة الإقليمية من الناحية الإدارية على المستوى المحلي القريب من المواطن وكذلك توفر فرص التقاضي في القضايا الصغيرة التي تختص بها على نفس المستوى .

2) تساعد هذه الإدارات في تنسيق وتنظيم العلاقات بين القبائل وخاصة بين الرعاة والمستقرين ، فقد وضح جلياً أن للقيادة القبلية المهابة ، والكلمة النافذة ، وأنها مدركة للأعراف المحلية ، ولكل هذه أثرها الكبير في إرساء دعائم العلاقات الودية بين القبائل ، وكبح جماح المتشددين فيها ، إضافة إلى أن لها الدور الأوفى في معالجة النزاعات عند نشوبها .

3) هذه الإدارة وبحكم تواجدها القريب من المواطن في الريف والبادية وبحكم معرفتها التامة بأفراد هذه المجتمعات يمكن أن تسهم إسهاما فاعلاً في مكافحة مظاهر الإخلال بالأمن كالنهب والسرقات والتسلح غير المرخص،وذلك عن طريق مساعدتها في القبض والتحري مع المشتبه فيهم ومعرفة هويتهم ،عن طريق مراقبة أماكن التجمعات كموارد المياه والأسواق والقبض على الأموال المشتبه في سرقتها .

4) يمكن أن تساعد كثيراً في الحفاظ على الموارد الطبيعية عن طريق حماية الغابات والمراعي مستعينة بذلك بالسلطة الإدارية والقضائية الممنوحة لها ومراقبة صيانتها بواسطة الأهالي للمساعدة في فتح خطوط النار مثلاً .

5) المساهمة في جمع الإيرادات المحلية وبتكاليف أقل .

6) تخفيف العبء على المحاكم الحديثة بنظر القضايا في دائرة اختصاصها ذات الطابع العرفي.

7) تبليغ المعلومات الصحيحة والدقيقة عما يدور في مناطقهم لأجهزة الدولة .

8) المساعدة في حصر الأجانب عن طريق معرفتهم الشخصية بأفراد إدارتهم واحتفاظهم بالكشوفات التي توضح انتماء أي مواطن لإدارة ما.

9) العمل على مشاكل الحدود بين المجموعات المختلفة دون اللجوء للقوة وفق الأعراف واحترام علاقات حسن الجوار وتحديد مراحل الرحل وتقويتها.

10) إحياء المهرجانات القوية التي تزيد وتقوي أواصر الالفة والمحبة والتعايش السلمي بين القبائل مع الحفاظ على التراث والعرف القبلي[25] .

كما سبق أعلن حاكم دارفور سياسته نحو العودة إلى الإدارة الأهلية ودعمت بموافقة مؤتمر الإقليم الثالث للإتحاد الاشتراكي ، وكذلك من المؤتمر القومي الرابع ثم مجلس الشعب الإقليمي وذلك من خلال إجازته لبياني الحاكم ووزير شئون الإقليم والإدارة اللذان احتويا على سياسة العودة. ومن ثم اتصل الحاكم برئيس الجمهورية ونائبه ومجلس الأمن القومي لطلب الموافقة على ملء الفراق الإداري الجزئي للإدارة الأهلية باعتبارها أداة فعالة للحكم وقراراً سياسياً ومطلباً جماهيرياً بدارفور.

الفصل الثانـي

الفصل الثاني

المبحث الأول:-

منطقة الدراسة ولايات شمال دارفور

تقع ولايات شمال دارفور في الجزء الشمالي الغربي لجمهورية السودان بين خطي طول (24-26 درجة شرق) وخطي عرض (12-20 درجة شمالاً) تحدها دولياً جمهورية تشاد والجماهيرية الليبية من الشمال الغربي ، وداخلياً من جهة الغرب ولاية غرب دارفور ومن الجنوب ولاية جنوب دارفور ومن الجنوب الغربي والجنوب الشرقي ولايتي وسط دارفور وشرق دارفور ومن الشمال والشمال الشرقي الولاية الشمالية وشمال كرد فان ، تبلغ مساحتها 290.000 كيلو متر مربع يتراوح مناخها من الصحراوي في الشمال والسا فنا الفقيرة في جنوبها وغربها، أما الأمطار فيتراوح معدلها ما بين 100-400 ملم وتتنوع التربة من رملية وجبلية وسهول طينية خصبة[26].

هذا ويعتبر إقليم دارفور أكثر أقاليم السودان تأثراً بموجات الجفاف والتصحر والتغيير البيئي وأثاره المصاحبة من نقص الغذاء والهجرة إلى مناطق أكثر وفرة بالموارد الطبيعية، وخاصة ولاية شمال دارفور حيث أن الاستخدام الزراعي للأرض زراعي رعوي يمثل أهم الأنشطة في دارفور فإن العمل التنموي يحتاج بشدة إلى تحسين البيئة مرتبطاً بتحسين مستوى المعيشة في الريف والحضر . إذ أن إهمال أحدهما سيؤثر حتماً في الآخر ، فإهمال الريف قد يؤدي إلى خلل في البيئة الريفية وهذا ما حدث في ولاية شمال دارفور، الأمر الذي يتميز بالتقلبات

المناخية والظروف البيئية الغير مستقرة حيث تمكن الإنسان هنا من ابتداع أساليب تقنيه عن العيش في هذه الظروف القاسية غير الكافة للاستقرار مما اضطره إلى الهجرة إلى ولايتي غرب وجنوب دارفور ، بالمثل فإن إهمال التنمية الحضرية سينعكس سلباً على البيئة الريفية حيث يحرم الريف من الأسواق التي تستوعب منتجاتها بالتالي فإن التدهور البيئي الذي حدث بولاية شمال دارفور كان له الأثر السيئ في التركيبة الديمغرافية وسكان الولاية، فقد هاجرت مجموعات كبيرة من شمال الولاية إلى المدن وبصف المناطق التي توفرت فيها سبل العيش حتى وصلت بعضها إلى خارج الولاية ذلك كنتيجة طبيعية لتصحر الأراضي الزراعية والرعوية وجفاف مصادر المياه ، حيث انعكس على تدهور الأوضاع البشرية والحياتية[27].

نظم الحكم والإدارة بالولاية:

ولاية شمال دارفور وعاصمتها الفاشر وهي أكبر مدينة في الولاية وكانت العاصمة التاريخية لإقليم دارفور الكبرى، وقد عرفت بفاشر السلطان وفاشر تندلتي ثم صارت تعرف بالفاشر مجرداً وتعني مجلس أو ديوان وهي مأخوذة من سلطنة برقو مثلها مثل الميرم وهي أكبر نساء السلطان ، وكان لكل سلطان فاشره الخاص، أما المدينة فهي تندلتي وتعني البركة الكبيرة ، كما تعتبر الفاشر أحدى أقدم عشر مدن في إفريقيا ، وقد اختارها السلطان لموقعها المنخفض وسط المرتفعات المحيطة بها فهي محمية من ناحية حربية وتتوفر بها المياه مما جعلها مؤهلة من جانب سكني . أما محلية الفاشر (مكان الدراسة) يلتف حولها عدد كبير من القرى بجميع

الإتجاهات المحيطة بها ، فريفي الفاشر منطقة واسعة تحيط بمدينة الفاشر وتحدها من الشرق محلية الكومة ومن الشمال الشرقي محلية الصياح ومن ناحية الشمال محلية مليط ومن الغرب محلية كورمة ومن الجنوب الغربي محلية طويلة. وتقع محلية الفاشر داخل مدينة الفاشر هذا العدد الكبير من الريف (قرى) جمل في مسمى (ريفي الفاشر) وقد قدر عدد سكان ريفي الفاشر 90.000 نسمة تشمل كل المجموعات الإثنية في دارفور موزعون على 65 مجلس قرية حيث يتراوح عدد قرى المجلس الواحد بين 3 – 6 قرية، ويقدر عدد سكان المجلس الواحد بين 500 إلى 2500 نسمة ، وتصل مجمل قرى الفاشر إلى 540 قرية تتفاوت بين قرى كبيرة وصغيرة ، فالجزء الغربي من الفاشر قراها كبيرة نسبياً ويتراوح سكانها ما بين 500– 2000 نسبة إلى أن المساحة ضعيفة مستقلة معظمها في الزراعة، أما الجزء الشمالي قراها كبيرة ويصغر حجمها كلما ابتعدنا عن الفاشر لتصل إلى خمسة بيوت أحياناً إضافة إلى الفرقان (القرى المؤقتة التي يسكنها الرعاة) في الجزء الشمالي والشرقي من المدينة الذي يمر بها طريق الإنقاذ الغربي حيث أحدثت بعض التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في حياة القرى الذي يمر بها، ويمارس سكان هذا الجزء الزراعة والرعي بصورة واسعة لكبر المساحات وقلة السكان ويقارب هذا الوضع حياة السكان في الجزء الشمالي من الفاشر من حيث طبيعة الأرض والنشاط السكاني، ويعتبر الدخن المحصول الرئيسي أما الجزء الغربي لمدينة الفاشر فأراضيه طينية ، يتمثل اقتصاد سكانه في الزراعة (التبغ) والرعي في نطاق محدود نسبة التعليم أكبر لتحسن الظروف الاقتصادية من

زراعة التبغ وينطبق ذلك على الجزء الجنوبي من ريفي الفاشر الذي يمتد إليه فيضان وادي (قولو) في أراضي صالحة لزراعة التبغ[28].

جدول يوضح المحليات بالولاية والوحدات الإدارية التابعة لها.

م	المحلية	العاصمة	الوحدات الإدارية التى تتبع للمحلية	بعد العاصمة من حاضرة الولاية (كلم)
1.	الفاشر	الفاشر	مدينة الفاشر– ريفي الفاشر– طويلة– كورما	–
2.	أم كدادة	أم كدادة	أم كدادة– أم قفلة– بروش	168
3.	كتم	كتم	كتم– ريفي كتم – فتا برنو	105
4.	كبكابية	كبكابية	كبكابية– ريفي كبكابية	157
5.	مليط	مليط	مليط– الصياح	65
6.	الواحة	مقر الرئاسة بالفاشر	الواحة كتم – الوحة كباكبية– الواحة غرير– الواحة أم سيالة	–
7.	الطينة	الطينة	الطينة– كرنوى – أبوقمرة	360

.8	اللعيت	اللعيت	اللعيت– حسكنيتة – فتاحة	260
.9	دار السلام	دار السلام	دار السلام– شنقل طوباي– أبو زريقة	60
10	كلميندو	كليمندو	ودعة– أبودليق– سانى كرو – أرقد – مراريات	137
11	السريف	السريف	السريف– غرة الزاوية – أم جروة– مديسيس	262
12	سرف عمرة	سرف عمرة	سرف عمرة– وسطاني– بركة سايرة– باري	207
13	المالحة	المالحة	ماريقة– عين بسارو– الحارة العطرون– جبل عيسى	310
14	الكومة	الكومة	الكومة– أم هجليج– غبيش	79
15	الطويشة	الطويشة	الطويشة– جابر – أم سعونة	330
16	أم برو	أم برو	أم برو	290

التنظيم القبلي لبعض قبا ئل شمال دارفور:

تميزت دارفور مثل غيرها من بقية السودان بتعدد القبائل والأعراف فالقبيلة تعتبر قاعدة أساسية في الهيكل الإداري والسياسي والأمني والعسكري للدولة وذلك لامتداد العديد من القبائل لرقعة جغرافية واسعة خاصة بها وتعبر مجالها الحيوي الذي تمارس فيه مناشط حياتها دون تدخل الآخرين، بتفويض من السلطنة ولم يتغير الوضع كثيراً بعد دخول الحكم الثنائي والاستقلال[29].

تشكل العنصر السكاني لولاية شمال دارفور من مزيج بشري ناتج عن التصاهر الزنجي الأفريقي مع العنصر البربري الوافد من شمال إفريقيا والعنصر العربي ،من ابرز القبائل التي تقطن شمال دارفور مايلي :-

الفور:-

هم من العناصر الكبيرة ولذلك سمي الإقليم باسمهم يتواجدون حول جبل مرة والفاشر وأجزاء متفرقة من الولاية .

الزغاوة :-

هي إحدى القبائل الكبري في دارفور وقبيلة الزغاوة قبيلة حدودية يعيش نصفها في تشاد ولنصف الآخر في شمال دارفور.

الميدوب :-

يسكنون في التلال التي تعرف بالاسم ذاته وعن أصلهم ورد أنهم من المحس النوبيين والبجا كما ذكر إنهم من النوبيين المهاجرين من ليبيا

إن الحقب التاريخية التي مرت على دارفور وما حملته من خلافات لم تغير في هذا الواقع، بل أدت دائماً إلى أهمية القبيلة ودورها في حماية أفرادها مع ضرورة وجود قادة وزعماء أقوياء ناضجين للقيام بتلك الأدوار المطلوب أدائها منهم.

التنجر: ذكر الثقاة ان قدماء التنجر هاجروا من تونس بشمال أفريقيا وتوغلوا في دار برقد وشمال نيجريا وبرنو ودارفور وهناك قول على أنهم كانوا بكردفان قبل ظهور الإسلام . أشتهر التنجر بأنهم قدوة حسنة في الدين الإسلامي وبرزوا كعلماء في الفقه وحفظة القرآن الكريم وحكموا دارفور حكماً إسلامياً وخلقوا تراثاً عرقياً يدل على أنهم على جانب كبير من الحضارة الإسلامية والمدنية.

الزيادية: يرجع أصل الزيادية والشنابلة ودار حامد إلى مجموعة فزاره العربية وهم رعاة إبل يسكنون مليط والكومة ينزلون حول الآبار في الصيف ويرحلون عنها في تباشير الخريف لهم حاكورة يحدها من الشرق الكبابيش ومن الغرب الزغاوة ومن الجنوب الغربي البرتي ومن الشمال الميدوب.

الرزيقات الشمالية :(ماهرية محاميد عطيفات)

وهي قبائل عربية تسكن شمال دارفور وترعي الإبل ويتمركزون حول مناطق أم سيالة في الشرق ومنطقة قرير في الشمال غير أن منطقة قبة في شرق المدينة تعتبر من أكبر مناطق التجمع في كتم وتعرف بمنطقة الواحة .

العريقات :

يقطنون شمال دارفور وهي ضمن القبائل العربية التي تنتمي إلي جهينة وهي قبيلة ذات عقد اجتماعي فهم أبناء عمومة لقبيلة الرزيقات ويقطنون في أماكن مختلفة في شمال دارفور وتعتبر دامرة مصري شمال كتم مقر إدارتهم .

إن واقع دارفور بتراكمه التاريخي وتطوره السياسي قد أوجد في دارفور نمطاً من القيادات والزعامات القبلية تتمتع بالدراية والخبرة والحنكة، ولا تخلو جهة من جهات دارفور من مثل تلك القيادات وهذا الأمر قد خلق واقعاً إدارياً وسياسياً واجتماعياً وأمنياً انعكس ذلك على تلك المجموعات[30] القبلية التي تعتبر بمثابة الدولة المصغرة التي تحقق حاجات أفرادها من الأمن والحماية والمساعدة والتعاضد والوقوف معهم ضد الأخطار والكوارث والمهددات الأمنية وكذلك في السراء والضراء، ومكانة القبيلة هي السند المادي والمعنوي على مر الحقب التاريخية . وعلى هذا النحو يكون زعيم القبيلة رمزاً لقوتها وعزتها[31] وصاحب الكلمة الأولى فيها ومحط إجلال وتقدير من أفراد القبيلة ولم تتدخل الدولة بصورة فاعلة لتوفير الخدمات للمواطنين بصورة

كبيرة في مجال الخدمات التي تقدمها القبيلة لكي تطرح نفسها بديلاً أفضل حتى ينجذب حولها دون القبيلة[32].

المبحث الثاني

أ سباب النزاعات القبلية في شمال دارفور

ولاية شمال دارفور شأنها كبقية ولايات دارفور الأخرى حيث شهدت أراضيها صراعات قبلية وحرب أهلية، حيث كانت سارحة تدور في رحاها هذه المعارك ، لذلك تأثرت سلباً بمجريات الأمور وكان لها نصيب من الدمار والخراب والنزوح والتشرد وفقدان الأرواح والممتلكات كذلك الجفاف والتصحر

الذي ضرب الإقليم وصاحب ذلك زيادة في عدد الحيوان والإنسان في السنوات التالية لها صادف ذلك فشل الدولة في إيجاد حل جزري لهذه المشكلة ومن الملاحظ أن هذه النزاعات كانت بسيطة محدودة كالتحرشات القبلية والاشتباكات بين الحين والآخر لكنها بمرور الزمن تطورت إلى حروبات معقدة بسبب الظروف البيئية والسياسية وقد قسم بعض الباحثين مراحل تطور النزاعات القبلية في دارفور إلى مرحلتين رئيسيتين[33] هي مرحلة منذ الخمسينات وحتى السبعينات من القرن الماضي وتتصف هذه المرحلة بأن الاشتباكات فيها خفيفة الحدة ذات طابع محلي تقليدي ، وتأثيرها غير متواصل أو مستمر تلقائية وغير متعمدة ونادراً ما كانت النزاعات تتجاوز المجموعتين المتنازعتين ومن أمثلة ذلك في دارفور عموماً النزاع بين الزغاوة والمهرية عام 1968م وبين المعاليا والرزيقات عام 1968م وبين الرزيقات والمسيرية من 1972م –1974م وبني هلبة والمهرية من 1975م–1977م والتعايشة والسلامات.

أما المرحلة الثانية للصراع من 1987م-1993م وهي مرحلة الصرع الدموي واسع النطاق في دارفور التي بدأت شرارته تتسع منذ العام 1985م وهي الفترة التي ضرب فيها الجفاف المنطقة بحثاً عن الماء والكلاء لحيواناتهم وقد لازمت هذه الفترة دورتان من القتال حيث خاضت المجموعات الرعوية من رعاة الإبل في الشمال والمتأثرة بالجفاف ضد المزارعين المستقرين في مناطق الفور، أما الدورة الثانية فخاضتها المجموعات الزراعية من سكان منطقة جبل مرة ضد تحالف الرعاة من القبائل الرعوية (العربية) ومنذ ذلك الحين أخذت النزاعات منحى آخر في شكل استقطابات قبلية وحروبات متعمدة[34] استخدمت فيها أسلحة فتاكة مما جعلها أشد ضراوة مما كان في السابق وذلك بين المزارعين المستقرين في مناطق قبيلة الفور الإستراتيجية والتي تتوفر فيها الثروات الكبيرة ورعاة الإبل في الشمال الذين ضرب مناطقهم الجفاف والتصحر ساعين صوب المناطق التي يتوفر فيها الماء والكلاء، لقد أوقع النزاع أضرار كبيرة في الأرواح والممتلكات، واستمرت لفترات طويلة تهدأ لفترات مؤقتة لتشتعل بضراوة دون أن تلقى العناية على المستوى الوطني أو المستوى العالمي ربما لاعتقاد المسئولين بأنها حرب قبلية تقليدية كما كانت عليه في الماضي أو لانشغال الحكومة بالحرب الدائرة في الجنوب حينها ونتيجة لذلك أزيلت قرى بأكملها وتعرضت ممتلكاتها للنهب، يظهر ذلك سؤ الفهم لما يدور في الإقليم ومن ثم أخطأت الحكومة في الفهم الصحيح لطبيعة النزاع القبلي في دارفور واعتبرت ما يدور مسألة أمنية يمكن معالجتها بنشر القوات العسكرية ورغم محاولات الحكومة المركزية والإقليمية

لمعالجة النزاعات المختلفة باءت بالفشل وكثيراً ما اتهمت الحكومة المركزية بالضلوع في المشكلة أو بأنها منحازة لأحد أطراف النزاع ضد الطرف الآخر .

إن الحروبات القبلية تمثل أحد مسببات الحرب على السلطة المركزية ولمعرفة طبيعتها يستوجب ذلك التعرض على مسبباتها بشي من التحليل وقد صنفها البعض لعدة اسباب :-

1. المراحيل:

جمع مرحال والمرحال مسار للرحل والرعاة بمواشيهم بين القرى والمزارع، نجد أن العرف كان الأصل في نشأتها والضابط لحركة الأطراف المختلفة والضامن سلامة المرور فيها. يعبر التنافس على المراعي ومصادر المياه الشحيحة والأراضي الزراعية من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الصراع بين المزارعين والرعاة ومن ثم الصراع القبلي في الإقليم، زاد الأمر تعقيداً موجات الجفاف والتصحر التي ضربت الإقليم منذ أواخر ستينات القرن الماضي وما صاحب ذلك تحولات بيئية نجم عنها انحسار المراعي والموارد المائية من برك ورهود ووديان من جيوب وأحزمة ضيقة وكذا الأراضي الزراعية التي قلت مساحتها بسبب التعرية الهوائية بعد زوال الغطاء النباتي وللأسباب التالية أصبحت المراحيل سبباً في النزاع القبلي.

2. ملكية الأراضي والحواكير وديار القبائل:

من أهم أسباب الصراع القبلي في دارفور في الوقت الحاضر رغم أنها من المسلمات إلى وقت قريب، هذا النظام تم وضعه منذ عهداً بعيد إبان سلاطين الفور فأصبحت حالياً من الموروثات

الثقافية لأهل دارفور وصارت حقوقاً مكتسبة وموضوع نزاع في ذات الوقت بين من يمتلكونها ويديرونها بالعرف القبلي والذين لا يمتلكون (يتبعون) وينادون بالاستقلال فأصبح لذلك أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة ينبغي الوقوف عندها. ظلت السياسات الإدارية للأرض في دارفور عبر العهود خاضعة لرغبات الحاكم لا المحكوم، فهناك مسميات مختلفة لعهود ثلاث في إدارة الأرض في دارفور[35].

أ. **عهد السلطنة:**

ففي عهد السلاطين كانت الأرض تحتاج إلى شعب يعمرها فكان الإنسان أعظم قيمة من الأرض فصممت السياسات الإدارية على جعل دارفور أرض جاذبة لاستقرار الناس واخذ السلاطين وسائل هامة لذلك منها تخصيص الحواكير الإدارية وحواكير الجاه للصفوة المتميزة علماً أو تجارة أو صلاحاً، كذلك لم تكن الحاكورة أثنية مغلقة لذلك سادت حرية الكسب والانتقاد وكانت هناك مرحلة كافية لاستيعاب التحولات والطوارئ عند تعديل حدود الحواكير أو لابتداع المناهج الرشيدة في الإدارة وتطبيقها.

ب. **عهد الحكم الاستعماري:**

في عهد الحكم الاستعماري فإن الهدف قد تغير تماماً حيث صار الهدف السياسي الإداري هو نهب ثروات البلاد وتوظيفها لصالح الاستعمار من خلال تكاليف إدارية غير مرخصة مع تأمين

إخضاع الشعب وكبحه من أي توجه نحو الثروة والتحرر، وكانت السلطات الاستعمارية هي التي تقوم بالاختيار وبالمحاسبة ولم تكن للمواطنين قرار فيمن يحكمهم وكيف.

ج. عهد الحكومات الوطنية:

جاءت الحكومات الوطنية فوقعت في مأزق التوفيق بين مطلوبات تحديث الدولة بتحديث النظام الإداري القائم على الفصل بين السلطات الثلاث تنفيذية وتشريعية وقضائية وبين الاستمرار في نهج الإدارة التقليدية التي تجمع هذه السلطات جميعاً في يد رجل واحد وهو زعيم الإدارة الأهلية، ولم يكن الحظ في المأزق حول إدارة الأرض أفضل من إدارة شأن المواطنين ، ذلك أن الإذدواج في تقسيم الأرض لتذليل الإدارة ظل قائماً من خلال وجود النظام الجديد على الحواكير والنظام المستحدث القائم على التوزيع على أساس الوحدات الإدارية التي اتخذت عدة مسميات خلال سنين الاستقرار فصار الإذدواج قائماً على تقسيمات الأرض وعلى السلطات التي تنازعها رجال الإدارة الأهلية وأجهزة الدولة المطلوبة بحداثتها ولكن من أخطر التناقضات التي وقعت في ظل الحكم الوطني والتي أفضت إلى المنازعات ثم الحروبات بن القبائل ما سمي بممارسة أشخاص سلطة دون أرض ، هكذا أصبحت الحواكير ونظم الأرض سبباً من أسباب الاحتراب[36] القبلي بين مجموعة القبائل الوافدة والقبائل المستقرة خاصة عندما يتعلق الأمر بالمواقع القيادية ، والتبعية الإدارية وإعداد ترسيم الحدود الإدارية .

3. النهب المسلح:

هو السرقة بالإكراه باستخدام السلاح وذلك يوضع الشخص أو الأشخاص في حالة خوف ليتم سلب ما لديهم تحت تهديد السلاح ، هذه العملية تمارس بدافع الثراء العاجل، الرغبة في الانتقام من أفراد القوات النظامية بواسطة الذين تم القبض عليهم بالشبهة أو بالخطأ وتم الإفراج عنه بالبراءة، كذلك يمارس عندما يضعف سلطان الدولة عن ملاحقة الجناة مما يشجع متعادي الإجرام على مزاولة هوايتهم، أيضاً يمارس من أفراد ينتمون إلى مجتمع يمجد ظاهرة النهب في الأغاني والأشعار الحماسية للمرأة ، هذه العمليات عندما تتم من قبل أفراد ينتمون إلى قبائل معينة معتدين على ممتلكات قبائل أخرى لها مشاكل قديمة قد تجر ذلك إلى حرب قبلية بدافع الانتقام وخلافه.

4. انتشار السلاح:

أكبر مصدر لانتشار السلاح في دارفور هو الحركات الثورية التشادية التي استضافتها السودان في أراضي دارفور كحركة فرولينا التشادية التي استضيفت في نيالا عام 1966م قبل انشطارهم إلى مجموعات قبلية المساليت ودكتور الحارس من البرقو وجيش الشيخ بن عمر من العرب كل هؤلاء تمت استضافتهم بالسودان في مراحل مختلفة وبشكل أو بآخر هؤلاء يأتيهم الدعم المادي أو المعنوي من خارج السودان ثم يتسرب منها السلاح في مراحل المناولة وعند الهروب من المعسكرات والقيام بالبيع في السوق الأسود عند الحاجة كنقص الغذاء وعند الانسحاب غير

المنظم في حالة الهجوم على المعسكر، هناك مصدر آخر هام للسلاح وهو التسرب من مخازن القوات النظامية السودانية والمصانع والمستودعات وكثيراً ما تقوم الحكومة بتوزيع السلاح على المواطنين في حالات يستخدمها لأعمال النهب والثارات القبلية مما ساعد كثيراً في تأجيج الصراع القبلي[37].

5. التعصب القبلي والصراع على السلطة:

يقال أن عام 1980م الذي صدر فيه قانون الحكم الإقليمي كان البداية الفعلية لدخول القبلية حلبة الصراع السياسي حيث تم تعيين أول حاكم لدارفور من أبنائها عام 1981م عندها أصبحت المناصب السياسية والإدارية العليا والكوادر الوظيفية الوسيطة والدنيا يتم تقسيمها على أساس قبلي كما أن نظام الانتخاب الحر المباشر لمقاعد الاتحاد الاشتراكي الذي يصعد كوادر الحكم بنظام الأغلبية قد أحيا التنافس القبلي[38] وقد ذهب إلى ذلك أيضاً التجاني مصطفي[39] في قوله (على الرغم من هذه الحقيقة المجردة القائلة بأنه ليس من السهل معرفة الانتماء القبلي لمعظم سكان دارفور بسبب التصاهر الذي لا يحتاج إلى دليل. يعتقد قطاع عريض من المهتمين بشئون القبائل وعلما الأنثروبلوجيا السياسية أن من أهم الصراعات القبلية التي تندلع بين الفينة والأخرى في دارفور الصراع السياسي القائم على العصبية القبلية والرغبة الجامحة في تولي المناصب الدستورية وحرص بعض مثقفي دارفور على تحقيق تطلعاتهم السياسية وطموحاتهم الشخصية بتأجيج الصراعات القبلية وقد ساعدهم على ذلك كثيراً تجميد دور

الأحزاب السياسية خلال العهد المايوي 1969م-1985م وما تلاها منذ 1989م-2013م وحينما لم يكن في مقدور السياسيين استقطاب الناس على أساس الولاء الحزبي القديم بات الخيار المتاح لدعوة الناس للالتفاف حول مرشح ما هو انتماؤه القبلي لأن القبيلة كيان اجتماعي وجماعة اجتماعية. تقف مع الفرد عند المنعطفات الحرجة في حياته وتدافع عنه وتسترده حقه المسلوب عنه حتى إذا أدى ذلك لخوض المعارك القبلية في ظروف استثنائية تمر بها الولاية وهي انحسار دور الدولة ومؤسساتها في توفير الحماية اللازمة للمواطن فأصبحت القبيلة هي ملاذه بدل الشرطة والقضاء ولما كان الانتماء القبلي من هذه الأهمية سعى بعض السياسيين لاستقلال القبيلة كمطية للدخول إلى حلبة الصراع والتسابق المحموم نحو المناصب الدستورية بإثارة الفتن وتأجيج الصراعات القبلية إلا أن بوادر الشرخ الحقيقي في مجتمع دارفور بدأت حينما حاول بعض أبناء القبائل الكبرى في الإقليم الاستئثار بالسلطة وتنافسوا فيما بينهم ولم يتفقوا على صيغة أخرى لإدارة الإقليم وتحقيق تطلعات جماهير دارفور، وفي مرحلة ما بعد حكومة عندما عادت الأحزاب إلى المسرح السياسي من جديد استطاعت عبر سلسلة من التحركات المؤسفة أن تأطر العمل السياسي في دارفور على أساس الانتماء القبلي وبدأت تساوم القبائل الكبرى وتقريها للوقوف معها في الانتخابات بإطلاق وعود سياسية بتصعيد أبنائها لمواقع دستورية، وهكذا أعد المسرح السياسي في دارفور لتنافس القبائل بدلاً عن الأشخاص وأصبح معيار التفاضل هو الانتماء بدل الكفاءة الأمر الذي جلب عدم الاستقرار وتكرار

الحروب القبلية في الولاية بين الرزيقات والمعاليا الزغاوة والمهرية – البرتي والميدوب – الفور والعرب – العرب والمساليت– القمر والفلاتة على سبيل المثال لا الحصر وهذا ما تسبب في إضعاف النسيج الاجتماعي .

المبحث الثالث:

دور الإدارة الأهلية في حل النزاعات القبلية:

إن مسئولية حفظ الأمن واستتبابه وخاصة في الأرياف والمناطق النائية عن أماكن تواجد المسئولين الحكوميين كالشرطة والقضاة تقع على عاتق رجال الإدارة الأهلية كل في دائرة مسئوليته، فهي تلعب دوراً مهماً ومحورياً بمسائل إستراتيجية ذات أهمية قصوى متمثلة في الأمن، وحفظ النظام، والإدارة والقضاء. وما قامت به الإدارة ساهم في حل المشاكل القبلية، فكثيراً ما تنشأ منازعات بين القبائل حول الأرض أو المرعي أو الحدود فيما بينها أو حول الطرق التي تعرف بالمسارات أو لأسباب أخرى كالثأر فيقوم زعماء القبائل المحايدة من رجالات الإدارة الأهلية بالوساطة والعمل على فض هذه النزاعات وفق الأعراف السائدة بحيث يقبل بها الطرفان المتصارعان فتعود الحياة إلى مسيرتها الأولى ويستمر التعامل بينهما إلى ما كان عليه سابقاً وربما بصورة أفضل حيث يتحاش كل طرف الاعتداء أو الإساءة إلى الطرف الآخر تفادياً لتجدد النزاع مرة أخرى وتتمثل مهمة رجل الإدارة الأهلية في في تقريب وجهات النظر، والمحافظة علي الأمن ومحاربة الجريمة ولنستبين دور الإدارة الأهلية في تسوية النزاعات هناك

بعض مؤتمرات الصلح القبلي التي تمت تسويتها بواسطة الإدارة الأهلية في شمال دارفور.

الرقم	القبائل المتنازعة	السبب	آلية فض النزاع	التاريخ	الولاية
1.	الكبابيش – كواهلة	المراعي	الإدارة الأهلية	1932م	شمال دارفور
2.	برتي – زيادية	عشور وحدود قبيلة	الإدارة الأهلية	1956م	شمال دارفور
3.	ميدوب،زيادية،كبابيش	اتفاقية المالحة	الإدارة الأهلية	1957م	شمال دارفور
4.	الزيادية ، البرتي	حدود قبيلة	الإدارة الأهلية	1965م	شمال دارفور
5.	ميدوب ، كبابيش	قتل ونهب	الإدارة الأهلية	1965م	شمال دارفور
6.	زغاوة ، زغاوة	موارد المياه	الإدارة الأهلية	1976م	شمال دارفور
7.	برتي ، كبابيش	قبلي	الإدارة الأهلية	1983م	شمال دارفور
8.	زغاوة ، زغاوة	قبلي	الإدارة الأهلية	1986م	شمال دارفور

الجدول التالي يوضح النزاعات التيا نشأت وتمت تسويتها بواسطة الإدارة الأهلية.

وتتمثل مهام الإدارة الأهلية في تقريب وجهات النظر، والحفاظ على الأمن، ومحاربة الجريمة والحفاظ على النسيج الاجتماعي. كل هذه العناصر أسهمت بشكل فعال في الحد من بروز الصراعات كما أن للإدارة الأهلية أثر كبير في إقناع الناس بالتعايش السلمي والتآخي ووضع

حلول للنزاعات القبلية والفردية بصورة سليمة ترضي جميع الأطراف وفق الأعراف والتقاليد.

ومن الشواهد التي يقوم بها رجال الإدارة الأهلية بهذا الجانب :

1-قيادة القبيلة أو العمودية أو السلطنة إلى الانحياز إلى القضايا القومية الكبرى.

2-رئاسة المحاكم الأهلية المعروفة.

3-الاشتراك في فض النزاعات مع السلطات.

4-تتبع المجرمين بمعرفة أحوال الإدارة الأهلية في الرقعة المعينة.

5-انعقاد مجالس للوجودية دائمة لتلقي الشكاوى قبل أن تأخذ طريقها إلى المستوى الأعلى.

وآلية مؤتمرات الصلح وآلية الجودية هما آليتان لعملة واحدة وكلا الآليتين تهدف إلى حل النزاع بين القبائل أو البطون لنفس القبيلة وترتكز الجودية على الحدود التوفيقية المبنية على الرضا والقبول لضمان استمرارية الحل[40]

الجودية

الجودية مصطلح سوداني قديم يعني بتسوية الخلافات بين أفراد المجتمع علي مختلف مستوياته في إطار مؤسسات محلية دون اللجوء إلي محاكم الدولة أو المحاكم الشعبية وكلمة الأجاويد تعني الجماعة التي تتوسط بين المتخاصمين لحل خلافاتهم بالحسنى، وتعتبر الجوديه من أهم المؤسسات الاجتماعية في العرف السوداني وكشكل من أشكال السلطة التقليدية التي تعمل كآلية لفض النزاعات ، وقد جعل المجتمع في دارفور مكانه عليه للجودية وأحاطها بسياج يشبه القدسية إذ لايخرج علي قرار الجودية إلا الخارجون علي العرف الاجتماعي وبذلك يتعرض الخارج عن هذه المنظومة إلي عقوبات اجتماعية قاسية تفقده التكامل الاجتماعي الذي هو في أمس الحاجة إلية .

والمحاكم الشعبية في ش دارفور قضاتها من الأجاويد الذين لهم معرفة ودراية وحكمة بأمور الناس من حولهم وتتفاوت النزاعات التي تعالج بواسطة الأجاويد ويمكن تصنيفها إلي نوعين :

1. النزاعات التي تحل بواسطة الأجاويد في إطار الأسرة أو المنطقة السكنية أو القبلية
2. الصراعات القبلية التي تنظم لها مؤتمرات صلح بواسطة السلطة ويتم فيها الاستعانة بالأجاويد التقليدين ،وتفصيلا فإن النزاعات التي تحل بواسطة الجوديات غالبا ماتكون في الحالات الآتية :

1. الأذى الجسيم

2. القتل (الفردي،الجماعي)
3. السرقة والنهب المسلح
4. التعدي علي الأرض
5. الاحتكاكات بين المزارعين والرعاة
6. الصراعات القبلية
7. المشاكل الأسرية
8. من أشكال السلطة التقليدية التي تعمل كآلية لفض النزاعات وقد جعل المجتمع في وأعراف المجتمعات لمعالجة النزاعات بين الأفراد والمجموعات وهي ضاربة الجذور بين مجتمعات دارفور منذ القدم.

كيفية انعقاد الجودية:

يتم انعقاد الجودية في مكان واسع وعادة ما يكون معروف لدى عامة الناس (شجرة كبيرة – سوق) يحضر الجودية جميع الناس من متخلف الأعمار ودائماً ما تعقد نهاراً والجودية دائماً تكون في شكل دائرة يتوسط الأجاويد في هذه الدائرة، يفتتح كبير الجودية بكلمة ترفض وتشجب المشكلات وأسبابها حسب خلفيته على المشكلة المعروضة ثم يقوم باستدعاء أطراف النزاع داخل الدائرة ثم يقوم بتحليف أطراف النزاع القسم أو ما يسمى (الحليفة) ولا يمكن لأحد أن يحلف وهو كاذب ذلك لأنهم يعتقدون أن الإنسان الذي يحلف وهو كاذب سوف يؤدي ذلك إلى

دمار كل أسرته ويسمى من يحلف زوراً (كسار الحليفة) ولا يكون له أي وضع داخل المجتمع . عند عقد الجودية يقوم أطراف المشكلة بسرد المشكلة حسب طريقتهم ثم يقومون باستدعاء الشهود إلى داخل الدائرة، يتم تحليف الشهود ثم يدلون بما شاهدوه وسمعوه أثناء وقوع المشكلة كل ذلك في داخل الدائرة بعدها يتم الفصل في المشكلة أو الحل . يمكن أن يكون الحل في نفس الجلسة أو يتم تأجيلها إلى جودية أخرى وتتراوح فترة التأجيل بين يوم أو يومين، في هذه الفترة يتم تداول المشكلة بين كبير الجودية وبقية الأجاويد وغالباً ما يجدون لها حلاً ، وعقد الجودية يتم عادة بمبادرة من أحد أفراد المجتمع حيث يقوم بتبني الاحتياجات الأساسية (الأكل والشرب والضيافة) ينظر الأجاويد إلى طرف المتضرر أو ضرر وقع على الطرفين يتم التعويض من قبل الطرف الأول إلى الطرف الثاني في حالة وقوع الضرر المادي لطرف واحد وإذا كان الضرر أذى كل أنواع الأذى جسدي يتم ما يعرف (بالدريك) تدفع دية من الطر الجاني أما الجرائم والمشكلات التي تحدث من المجتمعات في نطاق واسع (قرية أخرى أو قبيلة أخرى) يتم الفصل فيها عن طريق الفرشة أو الراكوبة. وحل المشكلات الحالية والمشكلات التي حدثت في الماضي يعتبر مرجعية للحل في المستقبل[41].

دور الجودية في حل النزاعات:

لعبت الجودية دوراً كبيراً ومهماً في حل الكثير من الخلافات التي نشأت داخل مجتمع دارفور سواء كان في الإطار الفردي مثل (طلاق ، زواج ، دين ،إعسار) أو في الإطار الجماعى بين

القبائل وقد ساعدت الجودية ولعبت دوراً مهماً في حفظ التعايش السلمي والنسيج الاجتماعي بين قبائل دارفور ومع كثرة هذه الخلافات وكثرة مسبباتها إلى أن حلها لا يحصى على الجودية ولقد كانت الجودية ما تزال تمثل الحل لكثير من الخلافات الفردية داخل الأسر أو داخل أفراد القبيلة. ولي الجودية ايجابيات تتمثل في:-

1. السرعة في حل: الخلاف ويتم ذلك من أن الخلاف يحصل داخل المجتمع والأجاويد موجودون داخل المجتمع ولذلك قربهم من الخلاف يعجل بالحل مما يؤدى إلى إنها الخلاف قبل أن يتفاقم.
2. عادة ما يقبل المتخاصمان حكم الأجاويد ويرضيان بهذا عن طيب خاطر، لأن الجودية مؤسسة من مؤسسات المجتمع لذا يحاول المتخاصمان إلا يخرجا على هذه المؤسسات مما يجعل الجودية هي إحدى بناء مؤسسات النسيج الاجتماعي في المجتمع الدارفوري.
3. الأجاويد أدرى من الحكومات بتعقيدات الحياة في تلك المناطق النائية وأدرى بنفسيات المواطن لذلك تأتي الحلول كافية وشافية لمعظم الخلافات داخل مجتمعات دارفور .
4. في مجتمع دارفور نجد أن الخدمات الحكومية ترتكز في المدن الكبيرة فقط فخدمات القضاء لا توجد إلا في المدن وفي بعض الأحيان قد تنعزل بعض المناطق عن

المدن نتيجة للأمطار مما يجعل المؤسسات المحلية هي الكفيلة لحل الخلافات لأنها مشاركة أهلية طوعية ذاتية تعمل على حل المشكلات.

سيناريو الجودية :

المكان : راكوبة كبيرة حولها شجرتين ومن بعيد نري مشهد لبعض الحيوانات مثل الأبقار والحمير التي تنهق من حين لآخر عدد الرجال يفوق ال50 رجل .

الأجاويد مجموعة من قبيلة عيال آدم وعيال شوقار .

أسباب المشكلة : سرقة إبل وقتل واحد من عيال آدم من قبل عيال شوقار

عيسي : هو أحد أعيان قبيلة عيال شوقار وقف مخاطبا الجلسة (الناس دامو قاعدين في مكان واحد يحصل بينهم مشاكل واهلنا قالو (الأجواد دا إبرة وخيط يخيط المشروط) ونحن اليوم قعدنا في شان نحل المشكلة الوقعت بين عيال شوقار وعيال آدم في شان لما نحكمو نحكمو بالعدل وهسع دي نحنا بنرشحو زولنا وعيال آدم إرشحو زولهم .

"تحدث ضوضاء وجلبة بين الحضور داخل الراكوبة "

حمدان : نحن عيال شوقار في إيد الأجاويد وكلمتنا واحدة والزول البتتفقو علي نحنا معاكو فوقا.

عمر : أنا كلامي مع حمدان وفي راي نتفقو علي عبداللة ود شوقار عشان زول كلمة واحدة ومابعرف بلباص .

إبراهيم : غاضباً بالمعني نحنا فوقنا زول بلباص

"يزداد الهرج والمرج وتعلو الأصوات يقوم عيسي مهداً الجميع "

عيسي : هااي كا أسكتو إتو عيين ولا رجال الجميع يهدأ

إبراهيم : نحن عيال آدم زولنا حاصل وداهو جبارة عينكو فوقا

عيسي : خلاص ياجماعة وكت إخترتو ناسكم اخير نسمع كلامهم

جبارة : يقوم ويلتفت يمنة ويسرى (نحنا عيال آدم من قمنا ماناس مشاكل ومابندور الشين علا الحصل من عيالكو سو لينا حقرة في بطن الفريق)

تعلو الأصوات ويتدخل الأجاويد لتهدئة الموقف

عبدالله شوقار :واصل ياجبارة

جبارة : نحن راقدين سمعنا صوت نباح الكلاب وكت قمينا شفنا إتنين من عيالكو ألبل وجرو خلاص فزعنا في دربم لمن قربنا نصلم ضربو فوقنا وقع ود بلال وإنجرح موسي

"تعلو الأصوات مرة أخري"

عبدالله شوقار : ياجماعة صلو علي النبي ودبلال الله يرحما وموسي الله يدي العافية وكلهم أولادنا ونحن عيال شوقار وعيال آدم من قمنا أهل وحسي ياجبارة ديل هم العيال .

خارج الراكوبة يوجد صبيان في مقتبل العمر قيدت أرجلهم وأيديهم وذلك حينما شاهدهم شباب الفريق يخبيان السلاح فتم ربطهما وإحضارهما لمكان الجودية .

وفي هذه الأثناء يحضر عيسي بالطعام لضيافة الاجاويد ويطلب من الحضور تناول الطعام ثم مواصلة الجودية .

وبعد الفراغ من الطعام يطلب عبدا لله ودشوقار من حمدان وعمر أن يحلو رباط الصبية وإحضارهم للأجاويد .

عبدالله ود شوقار ،، مخاطباً إياهم : إتو شلتو البهايم وضربتو فوق الناس الفازعين والسويتو عيب وجريمة .

أحد الصبية : نحنا الشيطان غشانا نحن شلنا البهايم ومرق نبيهن ولما شفنا الفزع قريب لينا ضربنا فوقهم بهبار ساكت لكن السلاح تلانا

أحد الأجاويد : المعني ماقاصدين

الصبي مواصلاً حديثة : انحنا زاتنا ماعرفنا في زول غنضرب الا لما ربطونا وجابونا هني الجنة تجتمع وتتشاور وتعلن أن القتل غير عمد لكن الدية واجبة

جبارة : نحن عندنا عرف وتقاليد من زمن جدودنا وابهاتنا وقبالنا الصلح والدية عشرين وكتلنا خمسة .

الناس تهلل وتكبر

عبداللة شوقار : خلاص ياجماعة نشيلو الفاتحة

وهكذا تم الصلح ،،،

الفصل الثالث

الفصل الثالث

الخاتمة

الإدارة الأهلية مؤسسة نشأت بموجب قانون الفطرة الطبيعية الاجتماعية ولا غنى عنها وإن تطورت المجتمعات، لأن محاكم الإدارة الأهلية قادرة على إعادة صفاء العلاقات الاجتماعية مهما تكدرت عن طريق الأعراف الراسخة في ضمير المجتمع الأمر الذي ينعدم عند المحاكم الحديثة التي تعتمد على القوانين التي لا تعرف غير معاقبة الجاني وإشعار المجني عليه بالنصر على خصمه في ساحة العدالة الشئ الذي يقود إلى تجدد الغبن وتبقى الخصومة بينهما لتسود على علاقتهما المستقبلية .

تصفية الإدارة الأهلية أضرت بالحياة واستقرارها وسببت في جلب المشاكل من صراعات قبلية وأخرى سياسية وإخلال بالأمن وتفشي ظواهر غير أخلاقية ، في كما أن تصفية الإدارة الأهلية وما ترتب عليها من ممارسات شنيعة أدت إلى غرس شعور بالغبن ضد مؤسسات الدولة الحديثة خاصة تلك التي لها صلة ببسط الأمن واستقرار الأوضاع والحكم بالقسط بين الناس وتولد في نفوسهم الإحساس بمحاباة تلك المؤسسات بعض الفئات على الأخرى . أعيدت الإدارة الأهلية ولكن بصلاحيات أقل وإمكانيات أضعف مقارنة مع ما كانت عليه قبل التصفية في الوقت الذي نمت أثناء غيابها في فترة التصفية (1970م-1984م) معضلات جديدة في غاية من التعقيد عجزت المؤسسات

الحديثة عن حلها الأمر الذي شكل قناعة لدى المسئولين في الدولة والسياسيين للعمل إلى إعادة الإدارة الأهلية . ذلك لأن الإدارة الأهلية تقوم بإرادة المجتمع واختياره وفق موروثاته التاريخية دون تأثير خارجي، ويستمر هذا النظام متطوراً عبر العصور المتعاقبة مواكباً للمتغيرات الجارية في مختلف مناحي الحياة الإنسانية وهو عبارة عن أعراف وتقاليد غرست في ضمير المجتمع وتعمقت فيه فيخضع لها الأفراد طوعاً وبرضاء تام لأنها إرادة المجتمع الذي لا يمكن أن يعيش الفرد بدونه .

التوصيات:

1. أن تخضع مسألة الإدارة الأهلية إلي دراسة متأنية للخروج بنتائج إيجابية
2. تطوير الإدارة الأهلية وتمكينها
3. ينبغي علي رؤساء الإدارة الأهلية الابتعاد عن زج قبائله في أحضان أحزاب سياسية معينة
4. ضرورة دعم الآليات التقليدية وتطويرها والتوفيق بينها وبين الآليات المستحدثة
5. الاهتمام بجمع الأعراف المحلية

المصادر:

---

[1]- أحمد إبراهيم أبو شوك (الإدارة الأهلية بين الإبقاء والإلغاء دار الوثائق القومية 1993 ص1

[2]- عربي عبد الباسط وكرم الله عوض (مذكرة عن الإدارة الأهلية وتطويرها في السودان ص5

[3]- جعفر محمد على بخيت (رأي في الإدارة الأهلية) ص2

2- مختار الأصم (الحكم المحلي في السودان) ص21

[4]- بواغيم رزق مرقص (تطور نظام الإدارة في السودان في عهد الحكم الثنائي الأول 1819-1924) ص 203

[5]- بواغيم رزق مرقص مرجع سابق 1984

3- بواغيم رزق مرقص مرجع سابق ص 204

[6]- أحمد إبراهيم أبو شوك مرجع سابق ص 24-26

[7]- دار الوثائق القومية، لجنة تصفية الإدارة الأهلية (مذكرات وبيانات عامة عن الإدارة الأهلية ص 2-4

1- أبو شوك ، الإلغاء والإبقاء ، مصدر سابق ص 1 [8]

[1]- أبو شوك (الإلغاء والإبقاء) مصدر سابق ص 1

[10]- عربي عبد الباسط وكرم الله عوض ، مصدر سابق ص7

[11]- عربي عبد الباسط وكرم الله عوض ، مصدر سابق ص4

[12]- عربي عبد الباسط وكرم الله عوض ، مصدر سابق ص7

[13]- أبو شوك ، الإلغاء والإبقاء ص 3

[14]- أبو شوك ، الإلغاء والإبقاء ص 3-4

[15]- المصدر نفسه ص 5

[16]- الائتلاف بين حزب الأمة والوطني الإتحادي

[18]– مذكرة حول دوافع إعادة الإدارة الأهلية في دارفور ص 3.

[19]– فؤاد عيد علي ، دور الإدارة الأهلية وسبيل ترشيدها ص 3.

[20]–مذكرة حول دوافع إعادة الإدارة الأهلية في دارفور مرجع سابق ص3

[21]– آدم الزين محمد وآخرون (لجنة) ورقة 6 دور الإدارة الأهلية في استتباب الأمن بإقليم دارفور

[22]– مؤتمر لصلح القبلي ص 12

[23]– مؤتمر مليط القبلي التصالحي ، التوصيات ، ص 12

[24]– إدريس عبد الله حسن، مرجع سابق ص 256

[25]– مذكرة حول دوافع إعادة الإدارة الأهلية في دارفور مرجع اسبق ص 4–5

[26]– وزارة المالية – شمال دارفور 2003 ص 11

[27]– يعقوب عبد الله آدم (دارفور الملامح الطبيعية ومقومات التنمية) ورقة في التنمية مفتاح السلام في دارفور (2003) ص212–215

[28]– عصام محمد إبراهيم (التغيير والتنمية) 2007 ص 151–153

[29]– موسى مبارك (تاريخ دارفور السياسي) ص 21

[30]– مفوضية آراضي دارفور مصدر سابق

[31]– محمد عبد القادر تاريخ دارفور عبر العصور

[32]– مفوضية آراضي دارفور مصدر سابق

[33]– محمد سليمان محمد (حروب الموارد والهوية) 2007

[34]– التجاني محمد صالح – خلفيات الصراع في دارفور في العقود الماضية ورقة في ورشة عمل دارفور 2004

[35]– أمين محمود محمد – إدارة التنازع السياسي 2003 ص 6–7

[36]– آدم الزين محمد – ورقة بعنوان: نحو تجاوز حالة الاحتراب في دارفور 2003 ص 44-45

[37]– محمد الفضل عبد الكريم – ورقة دارفور وإشكالات حفظ الأمن ونزع السلاح 2004 ص 4

[38]– على أحمد حقار – البعد السياسي للصراع القبلي بدارفور ص 181-182

[39]– التجاني مصطفى- خلفيات الصراع في دارفور في العقود الماضية ص 6

[40]– مصطفى عثمان اسماعيل ص 164 كيفية انعقاد الجودية

[41]– المرجع السابق ص 117

المراجع :

1-احمد إبراهيم ابوشوك (الإدارة الأهلية بين الإبقاء والإلغاء) دار الوثائق القومية 1993

2-آدم الزين محمد

3- أمين محمود محمد – إدارة التنازع السياسي

4- ألتيجاني محمد صالح – خلفيات الصراع في دارفور في العقود الماضية

5-بواغيم رزق مرقص (تطور نظام الإدارة الأهلية في السودان في عهد الحكم الثنائي الأول 1819

6- جعفر محمد علي بخيت (رأي في الإدارة الأهلية)

الملاحق:

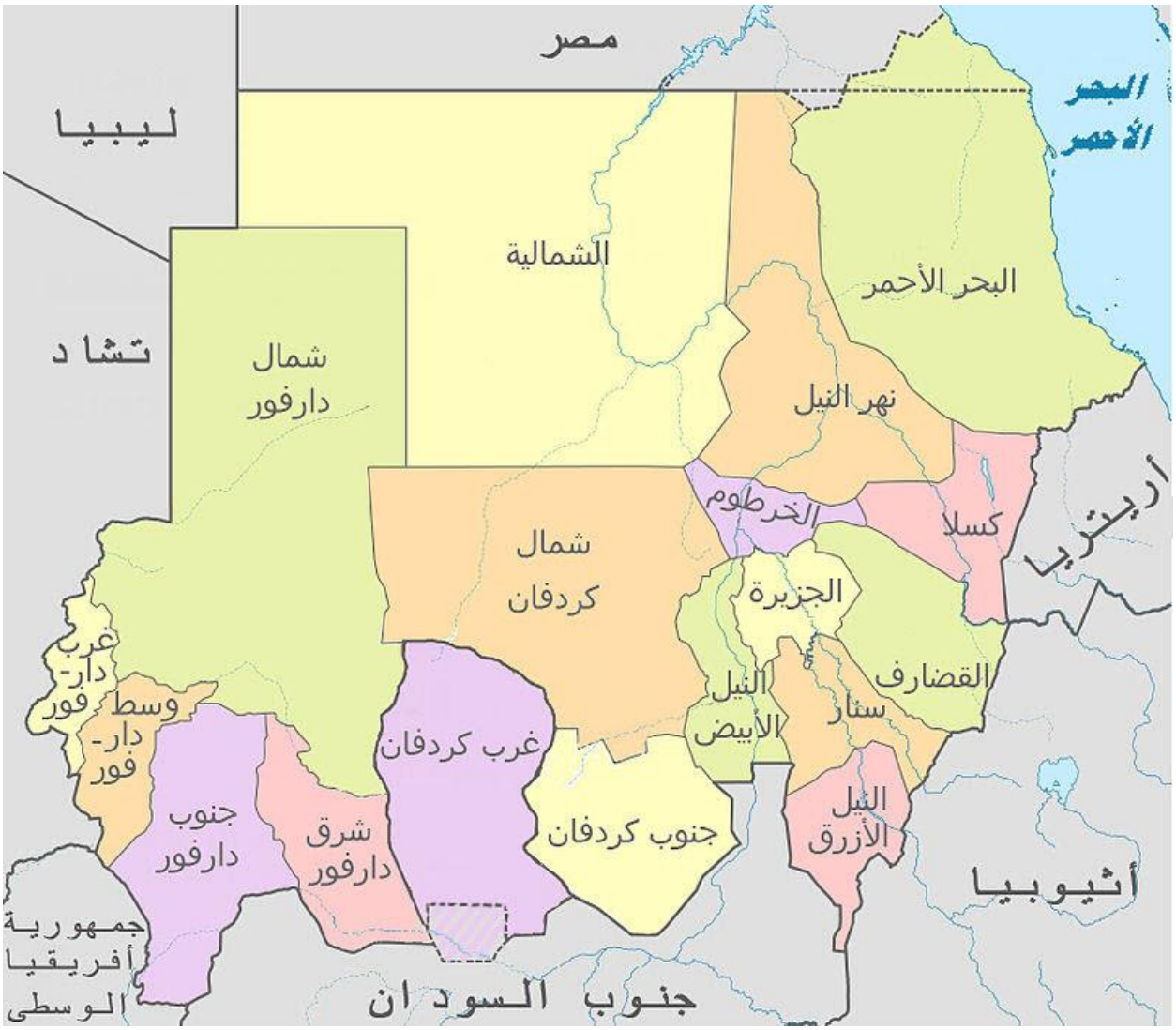
مصر
ليبيا
البحر الأحمر
الشمالية
البحر الأحمر
تشاد
شمال دارفور
نهر النيل
الخرطوم
كسلا
شمال كردفان
الجزيرة
غرب دار-فور
وسط دار-فور
القضارف
النيل الأبيض
سنار
غرب كردفان
جنوب دارفور
شرق دارفور
جنوب كردفان
النيل الأزرق
أثيوبيا
جمهورية أفريقيا الوسطى
جنوب السودان